مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: تمويل مشاريع التراث الثقافي في سورية خلال الأزمة الواقع – الفرص – التحديات
اسم الكاتب: محمود عبد القادر الغفري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10414
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 05:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية المجلد ١٤٨
العدد١ (٢٠٢٤): ١٢١-١٦٤

Damascus University Journal of Historical Studies
Vol. 14٨ No. ١ (202٤):121 -164

تمويل مشاريع التراث الثقافي في سورية خلال الأزمة الواقع – الفرص – التحديات

د. محمود عبد القادر الغفري[١]

[١] مدرس في كلية السياحة – قسم الإدارة السياحية – جامعة دمشق.

.mahmoud.alghafri@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

تمويل مشاريع التراث في سورية تكون عادة من الأموال العامة. تكون مشاريع التراث أكثر نجاحاً عند توفر فرص إضافية لمشاركة القطاع الخاص كبديل للتمويل العام. تعاني سورية من عدم وجود تشريعات أو شروط قانونية وإدارية ذات صلة تسمح بإستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع التراث. يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص سد فجوة التمويل الحكومي، وتوفير فرص استثمارية مثيرة للاهتمام للقطاع الخاص، ولكنها تتطلب تطوير بيئة قانونية ومؤسسية وسياسية وإدارية لتوفير فرص التنمية. الغرض من هذه الدراسة هو تحديد الخصائص الهامة لمشاريع التراث الثقافي وتحليل خيارات التمويل الخاصة بها. يمكن التعاون مع القطاعات المشاركة في المشاريع التراثية ودورها المحتمل في الحفاظ على التراث الثقافي وإعادة بنائه. يستكشف البحث القضايا والخيارات المتعلقة بتمويل استثمارات المشاريع وخيارات السياسات في قطاع التراث الثقافي في سورية. يحاول البحث تحليل واقع مشاريع التراث الثقافي في سورية، ومحاولة الكشف عن إمكانية إنشاء صندوق للحفاظ على التراث الثقافي بالتعاون مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي، وتحليل الفرص والتهديدات والتدابير اللازمة لإمكانية عمل صندوق التراث السوري خلال الأزمة وما بعد الأزمة. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي، واستخدم برنامج Microsoft Word للوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث. توصلت الدراسة إلى ضرورة إنشاء صندوق التراث الثقافي السوري لدعم المشاريع التراثية، وإشراك المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة والقطاع الخاص في تمويل مشاريع التراث الثقافي. وأوصت الدراسة إلى ضرورة رفع مستوى معيشة المجتمع المحلي من خلال دمج مواقع التراث الثقافي في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الخطط الحكومية؛ لإعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي حتى يأخذ هذا التراث دوره الطبيعي في الخطط التنموية والاقتصادية القادمة.

الكلمات المفتاحية: التراث الثقافي، التمويل، الإستثمار، الحماية، سورية.

تاريخ الإيداع: ٢٠٢٣/٥/١٨
تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٦/٢١

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

ISSN: 2789-7478 (online)
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/

Financing of Cultural Heritage Projects in Syria during the Crisis Reality, Opportunities and Challenges

Dr. Mahmoud Abdulkader Alghafri[1]

[1] Damascus University, Faculty of Tourism, Department of Tourism Management. mahmoud.alghafri@damascusuniversity.edu.sy.

Abstract:

Funding for heritage projects in Syria is usually from public funds. Heritage projects are more successful when additional opportunities for private sector participation are available as an alternative to public funding. Syria suffers from the absence of legislation or relevant legal and administrative requirements that allow the use of public-private partnerships in heritage projects. Public-private partnerships can bridge the government financing gap and provide interesting investment opportunities for the private sector, but they require the development of a legal, institutional, political and administrative environment to provide development opportunities. The purpose of this study is to identify important characteristics of cultural heritage projects and to analyze their financing options. Collaboration can be made with sectors involved in heritage projects and their potential role in preserving and rebuilding cultural heritage. The research explores issues and options related to financing project investments and policy options in the cultural heritage sector in Syria. The research attempts to analyze the reality of cultural heritage projects in Syria, and attempt to reveal the possibility of establishing a fund to preserve cultural heritage in cooperation with the public and private sectors and the local community, and analyze the opportunities, threats and measures necessary for the possibility of the Syrian Heritage Fund working during the crisis and post-crisis. The study adopted on the analytical descriptive methodology, used Microsoft Word to reach the desired goals of the research. The study concluded that the Syrian Cultural Heritage Fund should be established to support heritage projects, and involve the local community, stakeholders, and the private sector in financing cultural heritage projects. The study recommended the need to raise the standard of living of the local community by integrating cultural heritage sites in economic, social and cultural development projects in government plans; to restore social and political stability so that this heritage takes its natural role in the upcoming development and economic plans.

Key Words: Cultural Heritage, Financing, Investment, Safeguarding, Syria.

Received: 18/5/2023
Accepted: 21/6/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

أولاً: مقدمة:

صكت المواثيق والأنظمة والاتفاقيات الدولية أحكاماً تؤكد على أن التراث الثقافي هو ملك لجميع الناس في هذا الكون، وبالتالي هناك حاجة إلى مسؤولية جماعية لحماية التراث الثقافي بكل أشكاله [١]، بما في ذلك المجتمعات المحلية والحكومات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. يرتبط التراث بالمجتمع، ولكل مجتمع تراثه وثقافته الخاصة [٢]. تأتي أهمية التراث الثقافي من القيم الإنسانية والإجتماعية، لذلك يجب الحفاظ عليه. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لرفع مستوى الوعي للمجتمع المحلي حول أهمية حماية التراث والحفاظ عليه بجميع أشكاله وخاصة أثناء الأزمات والمخاطر [٣]. إن التراث الثقافي يعتبر واحداً من القطاعات الرئيسية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمم. ويشكل قوة رئيسية في الابتكار وخلق الثروة والتغيير الاجتماعي.

صنفت منظمة اليونسكو التراث الثقافي المادي والذي يشمل: المعالم الأثرية والأعمال المعمارية وأعمال النحت واللوحات الأثرية والعناصر أو الهياكل الأثرية والنقوش [٤]. والتراث الثقافي غير المادي هو مورداً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذلك من الضروري مشاركة المجتمع المحلي في مشاريع التراث الثقافي. إن الثروة العالمية من العادات والتقاليد هي الدافع الأساسي للسفر حيث يسعى السياح للتعرف على ثقافات جديدة وتجربة التنوع العالمي لفنون الأداء والحرف والطقوس والمأكولات. يحفز هذا التعاون الثقافي الاجتماعات والمناقشات ويبني التفاهم ويشجع التسامح والسلام [٥].

---

[1]ICOMOS. (1999). International Cultural Tourism Charter Managing Tourism at Places of Heritage Significance / ICOMOS. – Mexico.

[٢] سالمان، سلامة سالم. (٢٠٠٩). دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة ومدى مساهمته في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية، أعمال ندوات: الاتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، القاهرة، ص٨١– ١٠٣.

[٣] الهياجي، ياسر هاشم عماد. (٢٠١٦). دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. أدوماتو، العدد ٣٤، ص 87– 110.

UNESCO. (2014). Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage, World Heritage Committee, Thirty-eighth session, Doha, Qatar 15-25 June, 14- 15p.

[44] UNESCO (2003). Partnerships for World Heritage Cities: Culture as a Vector for Sustainable Urban Development, World Heritage Papers 9, UNESCO World Heritage Centre, Paris.

[٥] الآيكروم. (٢٠١٦). حفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية "في قضايا حفظ المواقع التراثية وإدارتها. الطبعة الأولى، الشارقة، ص ٧٨.

يعتبر التراث الثقافي السوري مورداً مهماً، والذي يحتاج إلى التعامل معه بعناية. قد يكون التراث عرضة للاستغلال المفرط ونقص مصادر التمويل، مما قد يؤدي إلى تدميره وفقدانه. لذلك، فإن الاهتمام بالتراث الثقافي السوري ليس مسؤولية وطنية فحسب، بل مسؤولية دولية أيضاً. وتعتبر مواقع التراث الثقافي السوري جزءاً من التراث العالمي، فإن حمايته تعود للسلطات الوطنية والإقليمية والمحلية.

١. مشكلة البحث:

إن المسائل الرئيسية المتعلقة بمشاريع التراث الثقافي في سورية هي الميزانية والتمويل، والتي إذا توفرت ستسرع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياحية لأي مشروع تراثي. يمكن أن تشكل العولمة والتحضر والحرب تهديدات خطيرة للتراث الثقافي، مما يزيد من تعزيز دور التراث الثقافي في مشاريع التنمية المحلية والدولية. ويمكن صياغة مشكلة البحث بالأسئلة التالية:

– كيف يمكن تمويل مشاريع التراث الثقافي؟

– ماهي مصادر التمويل؟

– كيف يمكن انشاء صندوق لدعم مشاريع التراث الثقافي؟

٢. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث بما تقدمه من إضافة على المستويين العلمي والعملي الموضحة كما يلي: **الأهمية العلمية** تتمثل في: أن الدراسة ركزت على أهمية إنشاء صندوق مالي للحفاظ على التراث الثقافي من خلال مصادر التمويل المختلفة. أما **الأهمية العملية** فتتمثل في أن الدراسة تناولت تقييم حالة مشاريع التراث الثقافي، حيث تعتبر هذه المشاريع مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية على المستوى الوطني. كما يمكن أن تتمثل الأهمية العملية في إمكانية استفادة القطاع السياحي والثقافي من نتائج وتوصيات البحث وإمكانية تطبيقها.

٣. أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في تحليل واقع مشاريع التراث الثقافي في سورية، ومحاولة الكشف عن إمكانية إنشاء صندوق للحفاظ على التراث الثقافي بالتعاون مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي، واستكشاف الفرص والتهديدات والتدابير اللازمة لإمكانية عمل صندوق التراث السوري خلال الأزمة وما بعد الأزمة. ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد الخطوط العريضة لأهمية إنشاء صندوق التراث الثقافي السوري.

٢- تحليل أهم العقبات الحالية التي تواجه مشاريع التراث الثقافي.

٣- تقييم التدابير اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياحية من خلال مشاريع التراث الثقافي.

٤. حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في المكانية، الزمانية والعلمية. أما **الحدود المكانية:** حيث طبق البحث على مواقع التراث الثقافي في سورية. **الحدود الزمانية:** تم تطبيق البحث في عام ٢٠٢٣م. **الحدود العلمية:** تتمثل في إدارة التراث الثقافي، التمويل والاستثمار، إدارة الأزمات والحفاظ على التراث الثقافي.

٥.منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي باسلوب تحليلي لتحقيق أهداف البحث، وذلك من خلال المصادر الأدبية ومنها المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدراسات والأبحاث التي تناولت تمويل مشاريع التراث الثقافي وإدارته والحفاظ عليه في إعداد الجانب النظري للدراسة، أما الجانب العملي فقد تم دراسة البيانات والتقارير الواردة من مصادر محلية و عالمية باستخدام برنامج Microsoft Word.

٦.مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

الحفاظ (Conservation): يقصد به جميع عمليات فهم المكان والعناية به للحفاظ على قيمة التراث الثقافي. يعتمد الحفظ على احترام النسيج والجمعيات والمعاني واستخدام المكان الحالي. إنها تتطلب منهجاً حذراً للقيام بالكثير من العمل حسب الضرورة ولكن بأقل قدر ممكن، والحفاظ على الأصالة والنزاهة، لضمان انتقال المكان وقيمه إلى الأجيال القادمة [٦].

موقع التراث الثقافي (Cultural Heritage Site): يشير إلى مكان، أو منظر طبيعي، أو منطقة تسوية، أو مجمع معماري، أو موقع أثري، أو هيكل قائم معترف به وغالباً ما يكون محمياً قانونياً كمكان له أهمية تاريخية وثقافية [٧].

التراث الثقافي (Cultural Heritage): يشمل المعالم الأثرية مثل الأعمال المعمارية، والأعمال الفنية للنحت والرسم، والعناصر أو الهياكل ذات الطبيعة الأثرية، والنقوش، ومساكن الكهوف ومجموعات من الميزات، التي لها قيمة عالمية بارزة من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلوم [٨].

الصون (Safeguarding): تشمل حماية المدن التاريخية والمناطق الحضرية، والمناطق المحيطة بها، الإجراءات اللازمة لحمايتها وحفظها وتعزيزها وإدارتها بالإضافة إلى تنميتها المتسقة وتكيفها المتناغم مع الحياة المعاصرة [٩].

التمويل (Financing): التمويل هو عبارة عن عملية مرتبطة بالنشاط المالي. تشمل الأنشطة الاستثمار أو شراء شيء ما أو توفير الأموال لغرض معين. تتمثل الوظيفة الرئيسية للتمويل في مساعدة الشركات أو المستهلكين على تحقيق أهدافهم من خلال توفير رؤوس أموال إضافية [١٠].

٧. الدراسات السابقة:

أ. الدراسات العربية:

[6] ICOMOS. (2010). New Zealand Charter for the Conservation of Places of Cultural Heritage Value, New Zealand.
[7] ICOMOS. (2008). the ICOMOS Charter for the Interpretation and Presentation of Cultural Heritage Sites, Québec (Canada).
[8] ICOMOS. (2011). the Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities, Towns and Urban Areas.
[9] ICOMOS. (2011). The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities, Towns and Urban Areas.
[١٠] التمويل. تعريف التمويل (موقع الكتروني). الرابط: https://fbs.ae/glossary/financing-39. تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٤/١١.

دراسة: ياغي، غزوان (٢٠١٨): الهوية والتراث الثقافي المادي في سورية [١١].

يهدف هذا البحث إلى إظهار العلاقة بين التراث والهوية السورية، حيث يعتبر التراث الثقافي واحداً من أهم الموارد السياحية، وتم تقييم الأضرار التي تعرض لها هذا الارث العظيم في أنحاء سورية. حيث اعتمد البحث على المنهج النظري التحليلي. أوصت الدراسة بدعم السلطة الوطنية المسؤولة عن حماية التراث الثقافي المادي بهدف إيجاد مشروع عاجل ومتكامل لإعادة ترميم وصيانة ما خرّب من هذا التراث السوريّ، وإعادة دمجه مع الخطط الحكومية. وأوضحت نتائج الدراسة أنه يجب إيجاد آليات عملية لتوظيف هذا التراث الوطني والاستفادة منه في خطط وبرامج إعادة الإعمار عن طريق زيادة التأكيد على مفهوم الهوية العمرانية السورية التي يجب أن تكون صلة الوصل بين الماضي والمستقبل.

دراسة: معلا، طلال (٢٠١٧): التراث الثقافي غير المادي تراث الشعوب الحي [١٢].

هدفت هذه الدراسة الى استكشاف الدور المهم للتراث الثقافي غير المادي بالنسبة للمجتمعات. حيث تبرز أهمية التراث الثقافي غير المادي لدواعٍ ثقافية وحضارية واقتصادية وإجتماعية وأخرى وطنية وأمور تتعلق بمخاطر العولمة وتحدياتها وكذلك لأمور تربوية وتعليمية، ودوره الحضاري للشعوب والمحافظة على مكونات الثقافة غير المادية، الشعبية الفولكلورية والشفاهية من الاندثار، بل إن هذا الحفاظ إنما يحقق التواصل المعرفي والوجداني بين الأفراد والجماعات ويطور إحساسهم بالمسؤولية المشتركة إزاء تراث بلدانهم وإغناء تنوعهم الثقافي، وكل ما يجعلهم يسعون لصون تراثهم غير المادي وإدارته ورصده وحصره بغية الإسهام في التنمية المستدامة. حيث اعتمد البحث على المنهج النظري والوصفي. وأوصت الدراسة أنه يجب الحفاظ على التراث الثقافي السوري، برزت الأهمية القصوى للأهداف التي يمكن تحقيقها بمراجعة إمكانات الحفاظ عليه، وإستثماره على المستويات الفكرية والجمالية والاقتصادية، والحاجة للتخطيط الدقيق والناضج بوساطة إعادة اكتشاف الذات الثقافية ومحاولة دمجها بالحياة الإبداعية المعاصرة. يوصي البحث بضرورة إطلاق المشروع المتكامل لحماية هذا الإرث والحفاظ عليه وتوثيقه بالسبل العلمية المعاصرة.

[١١] ياغي، غزوان. (٢٠١٨). الهوية والتراث الثقافي المادي في سورية. مداد مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ص ٢– ٣١.

[١٢] معلا، طلال. (٢٠١٧). التراث الثقافي غير المادي تراث الشعوب الحي. مداد مركز دمشق للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، ص٢– ٣٢.

ب. الدراسات الأجنبية:

دراسة: Marcus Curcija, Noreen Breakey, Sally Driml (2019): تطوير نموذج لإدارة الصراع كأداة لتحسين نتائج المشروع في السياحة المجتمعية [١٣].

تهدف الدراسة الى تطوير نموذج لإدارة الصراع والنزاعات في المواقع السياحية وخاصة سياحة المجتمعات. إعتمد البحث على المنهج النقدي للكشف عن طبيعة الأزمات الاجتماعية وتطورها، لتحديد ما يجب القيام به لحل الأزمات الاجتماعية، وتقديم خطة عمل حول كيفية تأثير الناس على تحول المجتمع. أظهرت نتائج الدراسة النموذج المقترح لموضوعات النزاع: مثال، تعارض، يليه "استجابة"، مما أدى إلى "تأثير". تسلط الضوء على التعقيد الذي ينطوي عليه الأمر، والذي تم دمجه في النموذج الموسع بثلاثة سيناريوهات إضافية: "تطور صراع جديد" و "موضوعات الصراع المترابطة" و "موضوعات الصراع المتزامنة". يوفر نموذج إدارة الصراع الكامل لأصحاب المصلحة أداة لمعالجة الصراع، وبالتالي تحسين نتائج السياحة المجتمعية.

دراسة: Victoria Jenkins (2018): حماية التراث الطبيعي والثقافي للمناظر الطبيعية المحلية: العثور على مضمون في القانون واتخاذ القرارات القانونية[١٤] .

يهدف هذا البحث إلى استكشاف كيفية إعطاء قيم التراث مضمونًا في القانون واتخاذ القرارات القانونية وهي تحدد الإطار والمفاهيم لحماية قيم المناظر الطبيعية المحلية في إنجلترا، ثم تنعكس على الطريقة التي يتم بها تحديدها في قرارات تخطيط استخدام الأراضي. وكذلك من خلال التركيز على القصص التي تظهر حول هذه القيم في تقارير مفتشي التخطيط. تُستخدم حالتان دراسيتان لتوضيح

[13] Marcus. C. Noreen. B, Sally. D. (2019). Development of a conflict management model as a tool for improved project outcomes in community based tourism. Tourism Management, (70). P. 341–354.

Victoria. J. (2018). – Protecting the natural and cultural heritage of local landscapes: Finding substance in law and legal decision making. Land Use Policy, 73. 73-83.

التحديات المحتملة التي قد تواجهها محاولة تبني وجهات نظر محلية، وتفسير واسع للتراث الذي يكمن في المشهد المحلي. تختتم الورقة بالتفكير في أجندة بحثية مستقبلية محتملة، لا سيما وسائل تقدير دور القانون وأهميته في نهج متعدد التخصصات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تناولت الدراسات السابقة الأسس النظرية للحفاظ على التراث الثقافي والتي تساعد على تنمية القطاع السياحي، بينما ركزت الدراسة الحالية على أهمية تمويل المشاريع التراثية بهدف الحفاظ عليها وتحقيق أهداف التنمية.
- تطرقت الدراسات السابقة الى دراسة أهمية التراث الثقافي في مشاريع التنمية، لكن لم تتطرق الى الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه مواقع التراث في التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، السياحية والثقافية، إذا تم إدارتها وتمويلها بطريقة ناجحة.

ثانياً: عرض البحث والمناقشة والتحليل:

يعد التراث الثقافي جانباً مهماً للتنمية الديناميكية والمستدامة للمجتمع، وهو مهم من حيث التماسك الإجتماعي والحفاظ على البيئة والنمو الاقتصادي. لضمان سياسة عامة أكثر فعالية، يجب أن تحتوي أساليب التخطيط على إطار متكامل مع التراث الثقافي، بما في ذلك تقييم مشابه لتلك التي تم تطويرها لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[١٥]. وبالتالي، ترتبط الثقافة والتراث بالتنمية المستدامة. أولاً، الثقافة والتراث هما جزء من الاقتصاد، ولا سيما المواقع التراثية [١٦]، والصناعات الإبداعية، والأنشطة الثقافية ذات التأثير الاقتصادي، والحرف، والسياحة، وما إلى ذلك، يمكن إدراجها في الاقتصاد وأنشطة تساهم في الرفاه الاقتصادي للمجتمعات على المستويين المحلي والوطني [١٧]. ثانياً، الثقافة والتراث هما عنصران من مكونات السياسة العامة فيما يتعلق بالتعليم،

[15] Darko. B. (2015). Social responsible heritage management – empowering citizens to act as heritage managers. Social and Behavioral Sciences, 188, 27- 34.

انظر: عليان، جمال. (٢٠٠٥) – الحفاظ على التراث الثقافي. مطابع السياسة، الكويت، ص 106.

[16] David. N.A. & Xiaoli. L.E. (2019). Industry level analysis of tourism-economic growth in the United States. Tourism Management, 70, 333-340. Fitri. I, Ahmad. Y. & Ahmad. F. (2015). Conservation of Tangible Cultural Heritage in Indonesia: A Review Current National Criteria for Assessing Heritage Value. Social and Behavioral Sciences, 184, 7 – 17.

[17] Lvova.O. (2013). Valuing Cultural Heritage - Economic and Cultural Value of the Colosseum. Tampere University of Applied Sciences. P. 23.

والاقتصادات المحلية والوطنية، والتماسك الاجتماعي، وحماية البيئة، والحفاظ على المعارف التقليدية، وهما ضروريان لتحقيق نتائج إنمائية أفضل على المستويين المحلي والوطني [١٨].

هناك أيضاً تجربة متنامية توضح أهمية دمج التراث الثقافي في خطط التماسك الاجتماعي بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. أخيراً، هناك علاقة وثيقة بين التراث الثقافي والشعور بالرضا والرفاهية والانتماء إلى مكونات مهمة في ضمان التماسك الاجتماعي والسلامة الإقليمية [١٩].

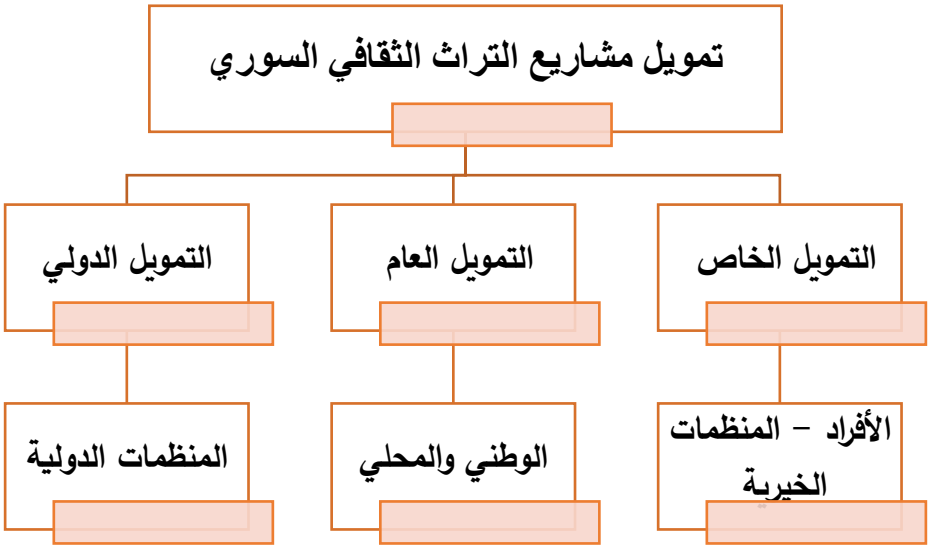
يعتبر التمويل الحكومي المصدر الأول والأساسي لتمويل مشاريع التراث في سورية. غالباً ما ترتبط فرص التمويل الوطنية والمحلية بالظروف الاقتصادية على المستوى الوطني أو المحلي. من المهم التأكيد على أهمية مصادر التمويل الحكومية في كل دولة كأحد المصادر الرئيسية للتمويل. التمويل الدولي ممكن أن يكون بدعم نشط من السلطات الوطنية أو المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب التأكيد على أن تكاليف التشغيل والصيانة أصبحت عبئاً ثقيلاً على الميزانيات الوطنية والمحلية لسنوات عديدة وتتطلب دراسة متأنية في مرحلة التخطيط. وبالتالي، في حين أن الدعم الاستثماري لمشاريع التراث في سورية قد يأتي من مصادر وطنية أو حتى دولية، فمن المرجح أن يأتي تمويل الإنفاق من مصادر إقليمية أو محلية. وهذا يعني أنه خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي، تنخفض التكاليف أولاً، مما يقوض الأساس المنطقي وتأثير المشروع الموروث بأكمله.

سيكون إنشاء صندوق لدعم مشاريع الحفاظ على التراث الثقافي السوري، بدعم من المجتمع المحلي والحكومة السورية، فعالاً إذا تمت إدارة الأموال التي تم جمعها بشكل جيد لضمان نجاح المشروع. يعتقد المجتمع المحلي أن على القطاعين العام والخاص إدارة هذه الأموال، بينما يجب على الحكومة إدارة الأموال. يتم تمويل الاستثمارات في مشاريع تنمية التراث الثقافي من خلال ثلاث طرق

[18] Rui. S.B. & Peter. D.W. (2018). Cultural political economy and urban heritage tourism. Annals of Tourism Research, 68, 30-40. Starr. F. (2010). The business of heritage and the private sector, in Labadi, S. and C. Long (eds.), Heritage and Globalization, Routledge, London. P.147-169.

[19] Lostal. M, (2015) - Syria's world cultural heritage and individual criminal responsibility. International Review of Law, 3. 1- 17.

رئيسية: (١) التمويل الخاص من الأفراد أو من المنظمات الخيرية في شكل تبرعات؛ (٢) التمويل العام (الوطني والمحلي) في شكل استثمار عام ونفقات تشغيلية للمنظمات العامة؛ (٣) التمويل الدولي، الشكل (١).



الشكل ١– طرق تمويل مشاريع التراث الثقافي السوري[٢٠]

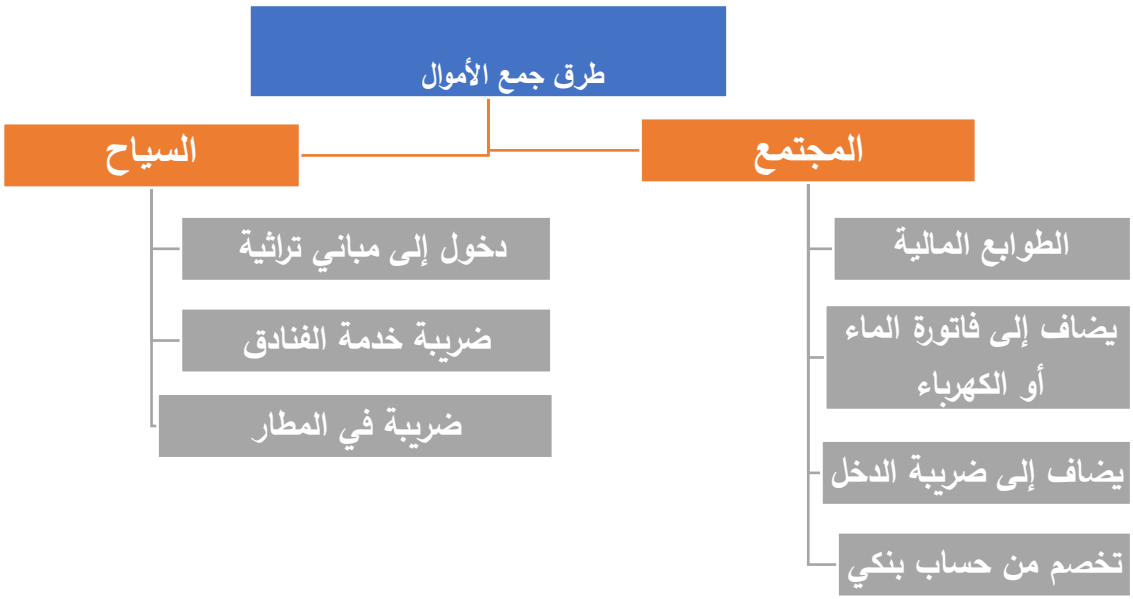
ومع ذلك، تتعرض الأموال الحكومية حالياً لضغوط شديدة بسبب الأزمة السورية، والجمعيات الخيرية آخذة في الانكماش. لضمان استمرار الوصول إلى مواقع التراث الثقافي لسنوات عديدة، يجب توقع تكاليف التشغيل والصيانة بالإضافة إلى صناديق الاستثمار. التراث الثقافي في سورية هو الأساس لصياغة استراتيجيات ومشاريع التنمية المحلية. يمكن تضمين موقع التراث الثقافي باعتباره معلماً ثقافياً مهماً في سياسة تنمية الثقافة المحلية، وبالتالي يصبح جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستدامة في سورية فيما يتعلق بحل المشكلات الإجتماعية والثقافية والاقتصادية. يمكن أن يشكل التراث الثقافي أيضاً جزءاً من خطط حماية البيئة المحلية واستراتيجيات تنمية السياحة المحلية. أخيراً، يعد التراث الثقافي مهماً لتنمية ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

مصادر تمويل مشاريع التراث الثقافي. صناديق القروض الدوارة. يمكن وصف صناديق القروض الدوارة بأنها "مجمعات رأس المال" التي يُعاد استثمار الدخل منها في نشاط معين، وتتكون من رأس مال أولي، ثم تُستخدم لتوفير مشروعات قروض "ميسرة" [٢١]. يتم

20 المصدر: الباحث

تجديد الصندوق مع سداد القروض ثم إعادة استخدامها لمشاريع جديدة من نفس الطبيعة (مثل مشاريع التراث). يمكن للحكومات توفير الأموال الأولية، ولكن ليس من غير المألوف أن تشارك الجهات الفاعلة الخاصة مثل المطورين الخاصين والمؤسسات المالية في التمويل الأولي كتمويل أولي [٢٢].

يمكن أن يكون للمجتمع المحلي وأصحاب المصلحة وكذلك السياح الوافدين إلى سورية دوراً مهماً في الدعم المالي لإنشاء صندوق التراث الثقافي، ولكن هذا يحتاج إلى طرق لجمع هذه الأموال وكيفية توزيعها بشكل مثالي على المشاريع التراثية، قد تكون جمع الأموال عن طريق أصدار طابع خاص أو بشكل ضرائب أو عن طريق قطع تذاكر لزيارة المواقع التراثية، الشكل (٢).



الشكل ٢ – طرق جمع الأموال لدعم صندوق التراث الثقافي السوري [٢٣]

[21] Mac donald. S. & C. Cheong (2014). – The Role of Public-Private Partnerships and the Third Sector in Conserving Heritage Buildings, Sites, and Historic Urban Areas, The Getty Conservation Institute. P. 56.
[22] UNESCO (2006). Cultural Heritage and local development, Grenoble, France. Urban Development and Local Government Unit (2012). Investment in Urban Heritage, World Bank, Washington DC.
[23] المصدر: الباحث

أدت الحاجة إلى حل مشاكل التنمية الخاصة بمجال التراث الثقافي إلى تخصيص إدارة مالية للحفاظ على ممتلكات التراث الثقافي وتطويرها في سورية، والتي تتميز بالسمات التالية:

- الأموال الحكومية الحالية تتعرض لضغوط شديدة جراء الأزمة السورية، والمؤسسات الخيرية آخذة في الانكماش؛
- نظراً لنقص الأموال العامة، هناك حاجة إلى أدوات ونماذج مبتكرة لتمويل المشاريع التراثية التي ستتغلب على القيود والحواجز الموجودة حالياً في البلاد.
- تفتقر سورية إلى التشريعات ذات الصلة والشروط القانونية والإدارية التي تسمح باستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع التراث الثقافي.
- يجب التأكيد على أن تكاليف التشغيل والصيانة تمثل عباً ثقيلاً على الميزانيات الوطنية والمحلية. وهذا يتطلب الدعم الكامل من المجتمعات المحلية وأصحاب التراث.

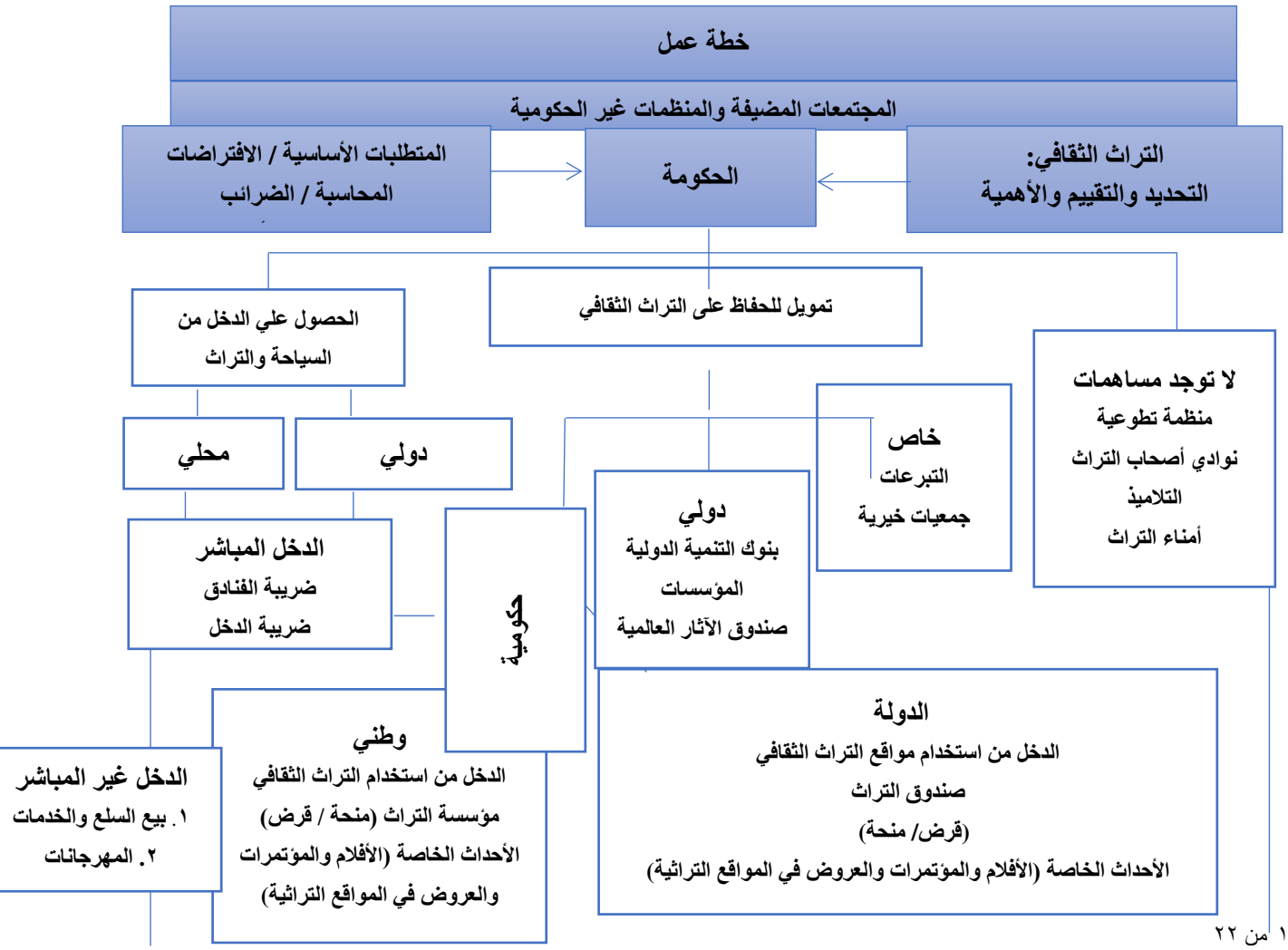
يتم تحديد الحاجة إلى إنشاء إدارة مالية للحفاظ على ممتلكات التراث الثقافي وتطويرها في المنطقة من خلال المتطلبات الأساسية التالية:

- يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص سد فجوة التمويل للشركات المملوكة للدولة.
- توفير فرص استثمارية واعدة للقطاع الخاص، لكنها تتطلب تطوير الظروف القانونية والمؤسسية والسياسية والإدارية لتنمية إمكاناته ونقل المعرفة وتحسين الأنشطة؛
- عدد كافٍ من المنظمات العاملة والمضمونة بالموارد في هذا المجال، والعدد المطلوب من الموظفين الذين يؤدون عملًا في إدارة التراث الثقافي والحفاظ عليه؛
- وجود مستثمرين داخليين وخارجيين مضمونين مالياً، ومستعدين وقادرين على الاستثمار في مشاريع لإنشاء مواقع التراث الثقافي الجديدة وتحديثها، وتطوير البنية التحتية.

تتم مشاركة الهيئات الحكومية والإقليمية والبلدية في عملية التنمية في شكلين رئيسيين – المشاركة المالية المباشرة وغير المالية.

تتكون المشاركة المالية من:

- تقديم إعانات لتحسين ظروف الإسكان والتعويض الجزئي لنفقات السكان لشراء المساكن؛
- تقديم حوافز ضريبية للمطور لتغطية التكاليف المرتبطة بإعادة بناء موقع تراث ثقافي وترميمه وتطويره.
- تقديم إعانات وتعويضات لأصحاب مواقع التراث الثقافي (فرص تجارية لمن حرموا من الحقوق المدنية) لنقل الإنتاج إلى مواقع أخرى.
- الاستثمارات في البنية التحتية لمنطقة المشروع التنموي، وتشكيل صندوق مرن، وتنفيذ الحفظ والتنمية، الشكل (٣).



الشكل ٣ - نموذج الدعم المالي لسياسة الدولة للحفاظ على ممتلكات التراث الثقافي وتطويرها[24]

تنص المشاركة غير المالية للدولة على استخدام مجموعة واسعة من الأدوات القانونية والتقنية وتنظيم التخطيط الحضري. أهداف التنظيم هي مشاريع التنمية – البناء الجديد، وإعادة الإعمار، والترميم، والإصلاح، وموضوعات التطوير – المطورين، وأصحاب القطع التراثية الثقافية. كما ذكر أعلاه، فإن التراث الثقافي هو قوة دافعة للعمالة ومحفز للهوية الإقليمية والوطنية في سورية. يبرر الإطار المفاهيمي التزام السلطات العامة، التي يجب أن تستثمر فيها الموارد البشرية والمالية، حيث أن الإنجازات الثقافية أكثر من متوافقة مع السعي وراء التماسك الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الحديثة.

نموذج التمويل لمشاريع التراث هو قضية مهمة، تم استخدام تمويل الاستثمار في التراث الثقافي في طريقتين رئيسيتين: (١) التمويل العام، على الصعيدين الوطني والمحلي، في شكل استثمار عام أو كنفقات تشغيلية من قبل المنظمات المجتمعية؛ (٢) التمويل الخاص من الأفراد أو المنظمات الخيرية في شكل تبرعات. في تحليل SWOT يبين أهم نقاط القوة والضعف لإمكانية إنشاء صندوق التراث الثقافي السوري، كما هو موضح في الجدول (١).

الجدول ١– تحليل SWOT حول إنشاء صندوق التراث الثقافي السوري[25]

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
تمتلك سورية عدداً من المواقع التراثية المدرجة على لائحة التراث العالمي	تدمير عدد كبير من مواقع التراث الثقافي والبنية التحتية بسبب الأزمة	وجود دعم للمشاريع من قبل الدول الصديقة مثل إيران وروسيا	هجرة رؤوس الأموال والنخبة الاجتماعية كالأساتذة الجامعيين (في مجال التراث) بسبب الأزمة
تاريخ سورية العريق المتمثل بآلاف المواقع التراثية	الافتقار إلى وجود تشريعات تشجيعية للاستثمار في مجال التراث	أهمية المواقع التراثية السورية وشهرتها على الصعيد الدولي	نقص التمويل اللازم للقطاع التراثي والثقافي لوجود أولوية لقطاعات أهم كالصحة والتعليم
وجود مستثمرين داخليين وخارجيين مضمونين مالياً	خوف المستثمرين من الدعم والاستثمار في القطاع التراثي	وجود دعم من قبل المنظمات الدولية التي تعمل على ترميم المواقع التراثية	استمرار العقوبات الدولية المفروضة على سورية وفقدان الفرصة لإعادة ترميم مواقع التراث
توفير فرص استثمارية واعدة للقطاع الخاص	نقص الشروط القانونية والادارية التي تسمح بالتعاون بين القطاعين العام والخاص	وجود سياسات إدارية ناجحة عن طريق تقديم خدمات مالية و نقدية و منح إعفاءات مالية وضريبية للمستثمرين في مجال التراث	خوف المنظمات الدولية من تقديم الدعم المالي يسبب استمرار الأزمة
وجود هيكل قانوني مساعد لجذب رأس المال المستثمر	الانكماش التي تعاني منه المؤسسات الخيرية	الدعم المالي التي يمكن أن تقدمه الجالية السورية في الخارج	دور وسائل الإعلام الدولية السلبي في تشويه صورة سورية وبالتالي إيجاد صورة سلبية عن سورية في ذهن المستثمرين
وجود بنية قانونية مساعدة لجذب رؤوس الأموال المستثمرة و	قلة الأموال العامة بسبب الأزمة	عودة جزء كبير من المهاجرين السوريين بعد انتهاء الأزمة	دعم المشاريع التراثية لدول الجوار بسبب المنافسة القوية والأمان

24 المصدر: الباحث

25 المصدر: الباحث

تشجيع على الاستثمار		بالكامل وبالتالي تعزيز الهيكل الاقتصادي والاجتماعي	
إمكانية المشاركة بين القطاع العام والخاص	دعم المؤسسات الخيرية المشاريع الانسانية أكثر من المشاريع التراثية	إمكانية دعم المشاريع التراثية من قبل أصحاب رؤوس الأموال في الخارج	قلة الوعي من قبل المجتمع وأصحاب المصلحة حول أهمية دعم المشاريع التراثية

ثالثاً: المناقشة والتحليل:

يعد التراث الثقافي أداة قوية للنمو الاقتصادي الذكي والشامل، حيث يجذب الاستثمار ويوفر عملاً محلياً مستداماً يركز على العمل الواسع في مجموعة من المجالات الاقتصادية التي تولد فرص العمل والدخل. تحافظ هذه الوظائف على الموارد البشرية والموارد الأخرى في الاقتصاد المحلي وتوفر الفرص الاقتصادية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب. بالإضافة إلى قيمتها الاجتماعية الكبيرة، تتمتع أنشطة التراث الثقافي أيضاً بمجموعة من الفوائد الأخرى، مثل الاستدامة والابتكار والإبداع وريادة الأعمال للأفراد والمجتمعات، وإشراك الموارد المحلية غير المستغلة، وتنمية مهارات العمال ومعارفهم.

يعتبر التراث الثقافي أداة قوية لتسخير إمكانات القوى العاملة لمواجهة تحديات إعادة بناء مواقع التراث الثقافي بعد الأزمة. سيتطلب جذب القوى العاملة استراتيجيات لتحقيق التوازن بين عمل الحكومة والمجتمع المحلي. يمكن أن يساهم التراث في تحقيق هذا الهدف بعدة طرق. تعكس مجموعة متزايدة من الأدلة الروابط القوية بين الابتكار واقتصاد المعرفة ونوعية الحياة. يعمل التراث الثقافي والاقتصاديات الإبداعية على تحسين ظروف المعيشة الحضرية، وتحسين نوعية الحياة، وخلق ظروف عمل وبيئية أفضل.

في حين أن غالبية مشاريع التراث تأتي من مصادر وطنية أو محلية، فإن مشاركة القطاع الخاص ضرورية أيضاً. يعتبر الحفاظ على التراث بشكل عام شاغلاً عاماً بحتاً. لكن هذا الموقف يحرم قطاع التراث من قدر كبير جداً من تمويل القطاع الخاص يمكن أن يكمل أو يحل محل الأموال العامة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مصادر أوروبية لتمويل مشاريع التراث في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على الرغم من توفر بعض الموارد للبلدان المرشحة والدول المجاورة.

أخيراً، ترتبط الاستدامة المالية لمشروع التراث ارتباطاً وثيقاً بنموذج التمويل الخاص به. يعتمد النجاح في تمويل المشاريع التراثية في سورية على كيفية تطوير المشاريع نفسها. هناك حاجة واضحة لتطوير نماذج الحفظ التي يمكن تعزيزها على المدى الطويل لتصبح مكتفية ذاتياً. سيتطلب هذا الدعم الكامل من المجتمعات المحلية وأصحاب التراث [٢٦].

تتطلب مشاريع التراث الثقافي مشاركة عدة قطاعات: العامة والخاصة وغير الحكومية. في القطاع العام في أجزاء كثيرة من العالم، تعد الحكومة أكبر مؤسسة فردية ولديها عدد كبير من المواقع والمباني والهياكل التي تخدم أعمالها. يتضمن تراث المباني العامة هذا عدداً كبيراً من المباني الضخمة وأنظمة البنية التحتية الكاملة ذات الأهمية الثقافية الكبيرة للمجتمع. أدى تراجع الخدمات التي تديرها الحكومة إلى اكتظاظ المواقع التراثية التي تحتاج إلى استخدامات جديدة وحديثة. التغييرات في الاستخدام والملكية، والتي غالباً ما توفر الاتساق في إدارة مجموعة من المباني، يمكن أن تؤثر على قيمة التراث الثقافي، وهذه مشكلة خاصة للمواقع التي كانت مملوكة سابقاً للحكومة.

من ناحية أخرى، عادة ما يتطلب القطاع الخاص حوافز لمهمة مثل مشروع التراث الثقافي، والتي يمكن أن تأخذ شكل الحوافز المالية أو المخطط لها. غالباً ما ينظر القطاع الخاص إلى العناصر الموروثة على أنها الجانب الأكثر تحدياً في المشروع لأنها ترتبط بقيود تشريعية إضافية بسبب القوانين أو السياسات القديمة، والتكاليف الإضافية المتوقعة أو الحقيقية، والقيود في مجالات التنمية الجديدة، وأن هناك هي قيود على إعادة الاستخدام. يقع التراث، وخاصة التراث العمراني، تحت تعاريف قانونية مختلفة، وبالتالي يختلف النطاق والإطار المؤسسي للحفاظ على التراث في جميع أنحاء العالم. تساهم هذه الاختلافات في التعاريف والنُهج في صعوبة جذب الدعم المالي، وخاصة من القطاع الخاص، للحفاظ على التراث الثقافي. الاستثمار في المشاريع التراثية. من أجل تحسين مستوى الاستثمار الخاص وزيادة جاذبية الموقع قبل أن يستولي السوق على المواقع ويستغل إمكاناتها، يمكن للحكومة تنفيذ سياسات تهدف إلى توسيع نطاق استصلاح التراث من خلال تضمين كل من التراث الثقافي والطبيعي وإزالة المعوقات القانونية لمثل هذه المشاريع. أخيراً، يمكن للقطاع العام تقديم حوافز مالية مباشرة وغير مباشرة لجذب الاهتمام بتطوير مشاريع التراث. يمكن وصف هذه الحوافز أيضاً بأنها "توسع في السوق"، ومن خلالها تسعى الوكالات الحكومية إلى: ١) تحسين بيئة السوق من خلال مشاركة أو تعديل التكاليف أو المخاطر التي يواجهها القطاع الخاص، أو محاولة زيادة قيم السوق التي يمكن

[26] Palmquist, R. B. J. B. Braden and others (1991). Measuring the Demand for Environmental Quality. Holland, Amsterdam. P. 178. Plaza B. (2006). – The Return on Investment of the Guggenheim Museum Bilbao. International Journal of Urban and Regional Research. Vol. 30(2). P.452–467 Lazanyi. O. (2015). – Multidisciplinary methodology development to measure socio-economic impacts of cultural heritage EHHF Task Force meeting, 16-17 September 2015, Brussels. 2015.

تحقيقها، و ٢) تحفيز أو تبرير أو تطبيق الممارسات المستدامة أو قمع أو تقييد أو القضاء على الممارسات غير المستدامة في عملية إعادة الإعمار [٢٧].

عندما يتم قبول الشراكات بين القطاعين العام والخاص للمشاريع التي تشمل المباني أو مواقع التراث الثقافي، فإنها عادة ما تنطوي على الحفاظ على الملكية العامة لموقع التراث من خلال عقود إيجار طويلة الأجل أو خيارات لشراء أو تأجير الأصول بعد إعادة التأهيل. يمكن استخدام تمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على وجه التحديد لتوفير مكونات الحفاظ لمشروع ما، في حالات أخرى، يتم توفير هذه المكونات من خلال إدراج أدوات مالية أخرى مثل المنح أو الحوافز الضريبية، أو الأدوات مثل تمويل التنمية الحضرية أو الاستثمار المؤثر التمويل [٢٨].

تشير مشاريع الاستثمار في التراث الثقافي عادة إلى مجموعة من الأنشطة مثل الحفظ أو زيادة وصول الزوار أو إعادة الاستخدام التكيفي لعناصر التراث ذات الصلة. تتمثل التحديات الرئيسية في إيجاد حلول قابلة للتطبيق على أساس الشراكات والرؤية المشتركة والمرونة والابتكار، والتأكد من أن التراث الثقافي يعمل حقاً للعديد من أصحاب المصلحة: الملاك والمستأجرين والمناظر الطبيعية والمجتمع والبيئة بشكل عام.

رابعاً: نتائج البحث:

- أظهرت النتائج أنه من الضروري إنشاء صندوق التراث الثقافي السوري لدعم مشاريع التراث الثقافي.
- بينت الدراسة أنه يجب إشراك المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة والقطاع الخاص في تمويل مشاريع التراث الثقافي.
- بينت نتائج الدراسة عن أهمية الشراكات متعددة المستويات، بما في ذلك التمويل والمعرفة، من جميع القطاعات، لتحقيق مشروع تراثي مستدام مالياً واجتماعياً وثقافياً.

[27] Ali. C. (2013). Syrian Heritage under Threat. Journal of Eastern Mediterranean Archaeology & Heritage Studies, 1 (4). P. 351-366.
Alkateb. M. (2013). Non-traditional education using cultural heritage: A case study from Syria. International Journal of Education through Art, 9 (2) P. 189-204.
Andersen. O.J. (2004). Public-Private Partnerships: Organizational Hybrids as Channels for Local Mobilization and Participation. Scandinavian Political Studies. Vol.27, No.1p.1-21.
[28] Guzman. P.C. & Pereira. R. & Colenbrander. A.R. (2017). Measuring links between cultural heritage management and sustainable urban development: An overview of global monitoring tools. Cities, 60(Part A), 192-201.
Hanaw. T.A. (2018). The impact of heritage decline on urban social life. Journal of Environmental Psychology, 55, 34-47.
ICOMOS (2002). International Cultural Tourism Charter. International Council on Monuments and Sites.

- بينت الدراسة أنه يجب إزالة الحواجز والعقبات التنظيمية والتقنية والجمركية والضريبية وغيرها من العوائق التي تحول دون تطوير مجال التراث الثقافي في نظام الدولة للنشاط الاقتصادي.
- أظهرت النتائج أنه من الضروري إنشاء موضوعات جديدة ودعم موضوعات موجودة في البنية التحتية للاستثمار ووسطاء الاستثمار والأعمال المبتكرة ودعمها الفكري والأفراد؛ تفعيل أنشطة الهيئات الإقليمية والحكم الذاتي المحلي في إعداد وتعزيز المشاريع الاستثمارية والابتكارية الواعدة في مجال التراث الثقافي.

خامساً: مقترحات البحث:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث، فيما يلي بعض المقترحات التي تهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي من خلال توفير المصادر المالية لدعم المشاريع التراثية:

- يقترح البحث إنشاء صندوق لدعم مشاريع التراث الثقافي يسمى: (صندوق الحفاظ على التراث الثقافي السوري)، يهدف إلى دعم المشاريع التراثية والسياحية الصغيرة والمتناهية في الصغر والصناعات التقليدية، بحيث يتم تمويله من جهات خاصة أو حكومية أو منظمات عربية ودولية، ويكون بإدارة القطاع الحكومي أو الخاص.
- ضرورة رفع مستوى معيشة المجتمع المحلي من خلال دمج مواقع التراث الثقافي في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الخطط الحكومية؛ لإعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي حتى يأخذ هذا التراث دوره الطبيعي في الخطط التنموية والاقتصادية القادمة.
- يجب توفير فرص استثمارية واعدة للقطاع الخاص، لكنها تتطلب تطوير الظروف القانونية والمؤسسية والسياسية والإدارية لتنمية إمكاناته ونقل المعرفة وتحسين الأنشطة.
- من المستحسن توثيق العلاقات والتشاور مع المنظمات والمؤسسات الدولية التي تعنى بحماية التراث الثقافي لتقديم الدعم اللازم للمشاريع التراثية.
- ضرورة تسهيل تدفق رأس المال وجذب العاملين إلى هذه القطاعات من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات الضريبية والتعريفية وأدوات تنظيم الدولة الأخرى، وأشكال مختلفة من الدعم المالي.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

Funding:

this research is funded by Damascus university – funder No. (501100020595).

المراجع:

١. الآيكروم. (٢٠١٦). حفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية "في قضايا حفظ المواقع التراثية وإدارتها. الطبعة الأولى، الشارقة، ص ٧٨.

٢. سالمان، سلامة سالم. (٢٠٠٩). دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة ومدى مساهمته في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية، أعمال ندوات : الاتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي – المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، القاهرة، ص٨١– ١٠٣.

٣. عليان، جمال. (٢٠٠٥). الحفاظ على التراث الثقافي. مطابع السياسة، الكويت، ص 106.

٤. معلا، طلال. (٢٠١٧). التراث الثقافي غير المادي تراث الشعوب الحي. مداد مركز دمشق للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، ص٢– ٣٢.

٥. الهياجي، ياسر هاشم عماد. (٢٠١٦). دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. أدوماتو، العدد ٣٤، ص 87– 110.

٦. ياغي، غزوان. (٢٠١٨). الهوية والتراث الثقافي المادي في سورية. مداد مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ص ٢– ٣١.

٧. التمويل. تعريف التمويل (موقع الكتروني). الرابط: https://fbs.ae/glossary/financing-39. تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٤/١١.

8. Ali. C. (2013). Syrian Heritage under Threat. Journal of Eastern Mediterranean Archaeology & Heritage Studies, 1 (4). P. 351-366.

9. Alkateb. M. (2013). Non-traditional education using cultural heritage: A case study from Syria. International Journal of Education through Art, 9 (2) P.189-204.

10. Andersen. O.J. (2004). Public-Private Partnerships: Organizational Hybrids as Channels for Local Mobilization and Participation. Scandinavian Political Studies. Vol.27, No.1, p.1-21.

11. Darko. B. (2015). Social responsible heritage management – empowering citizens to act as heritage managers. Social and Behavioral Sciences, 188, P. 27- 34.

12. David. N.A. & Xiaoli. L.E. (2019). Industry level analysis of tourism-economic growth in the United States. Tourism Management, 70, P. 333-340.

13. Fitri. I. Ahmad. Y. & Ahmad. F. (2015). Conservation of Tangible Cultural Heritage in Indonesia: A Review Current National Criteria for Assessing Heritage Value. Social and Behavioral Sciences, 184, P. 7 –17.

14. Guzman. P.C. & Pereira. R. & Colenbrander. A.R. (2017). Measuring links between cultural heritage management and sustainable urban development: An overview of global monitoring tools. Cities, 60(Part A), P. 192-201.

15. Hanaw. T.A. (2018). The impact of heritage decline on urban social life. Journal of Environmental Psychology, 55, P. 34-47.

16. ICOMOS (2002). International Cultural Tourism Charter. International Council on Monuments and Sites.

17. ICOMOS. (1999). International Cultural Tourism Charter Managing Tourism at Places of Heritage Significance / ICOMOS. – Mexico.

18. ICOMOS. (2008). the ICOMOS Charter for the Interpretation and Presentation of Cultural Heritage Sites, Québec (Canada).

19. ICOMOS. (2010). New Zealand Charter for the Conservation of Places of Cultural Heritage Value, New Zealand.

20. ICOMOS. (2011). the Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities, Towns and Urban Areas.

21. Lazanyi. O. (2015). Multidisciplinary methodology development to measure socio-economic impacts of cultural heritage EHHF Task Force meeting, 16-17 September 2015, Brussels. 2015.

22. Lostal. M. (2015). Syria's world cultural heritage and individual criminal responsibility. International Review of Law, 3. P. 1- 17.

23. Lvova.O. (2013). Valuing Cultural Heritage - Economic and Cultural Value of the Colosseum. Tampere University of Applied Sciences. P. 23.

24. Mac donald. S. & Cheong C. (2014). The Role of Public-Private Partnerships and the Third Sector in Conserving Heritage Buildings, Sites, and Historic Urban Areas, The Getty Conservation Institute. P. 56.

25. Marcus. C. Noreen. B, Sally. D. (2019). Development of a conflict management model as a tool for improved project outcomes in community based tourism. Tourism Management, (70). P. 341–354.

26. Palmquist, R. B. Braden. J. B. and others (1991). Measuring the Demand for Environmental Quality. Holland, Amsterdam. P. 178.

27. Plaza B. (2006). The Return on Investment of the Guggenheim Museum Bilbao. International Journal of Urban and Regional Research. Vol. 30(2). P.452–467.

28. Rui. S.B. & Peter. D.W. (2018). Cultural political economy and urban heritage tourism. Annals of Tourism Research, 68, P. 30-40.

29. Starr. F. (2010). The business of heritage and the private sector, in Labadi, S. and C. Long (eds.), Heritage and Globalization, Routledge, London. P. 147-169.

30. UNESCO (2003). Partnerships for World Heritage Cities: Culture as a Vector for Sustainable Urban Development, World Heritage Papers 9, UNESCO World Heritage Centre, Paris.

31. UNESCO (2006). Cultural Heritage and local development, Grenoble, France. Urban Development and Local Government Unit (2012). Investment in Urban Heritage, World Bank, Washington DC.

32. UNESCO. (2014). Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage, World Heritage Committee, Thirty-eighth session, Doha, Qatar 15-25 June, p.14- 15.

33. Victoria. J, (2018). Protecting the natural and cultural heritage of local landscapes: Finding substance in law and legal decision making. Land Use Policy, 73. P. 73-83.